مماحكات في إطار بعض الوزارات الخدمية

سياسة إحلال واستبدال . الصراع على المواقع :

استغلت سلطة حركة حماس في قطاع غزة حالة الاستنكاف والعزوف عن الدوام لموظفي القطاع العام ، حيث استجابوا للقرارات الصادرة عن حكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية برئاسة فياض ، خوفاً من حسم رواتبهم ، استغلت سلطة حركة حماس ذلك وقامت بإحلال موظفين آخرين موالين لها محلهم .

كما عملت على إجراء ساهم في إرهاق وإحباط الموظفين المتبقين في قطاعي التعليم والصحة إذ أجرت بموجة من التنقلات لبعض المدرسين والمدرسات ، كما هو الحال بالنسبة للأطباء والممرضين ، الأمر الذي دفع بالعاملين والموظفين في قطاعي التعليم والصحة ، من الموظفين الذين يحصلون على رواتبهم من حكومة الضفة الغربية ، إلى القيام موجه واسعة من الاضرابات مدعومة سياسياً من حركة فتح ومن سلطة الضفة الغربية ، بهدف خلق حالة من الاضطراب الداخلي ،إلا أن سلطة حماس في غزة استفادت كثيراً من هذه الحالة وقامت بإجبار العديد من الموظفين على العودة لمزاولة أعمالهم تحت تهديد الاستجواب أو الاعتقال كما قامت بإقصاء البعض الآخر واستبدلت بهم كوادر وظيفية تابعة سياسياً لحركة حماس.

لقد جرت حالة الإقصاء الوظيفي في الضفة الغربية أيضاً وقد تم استخدام أداة «الفحص الأمني» المنفذة بواسطة جهازي المخابرات العامة والأمن الوقائي كمبرر لمنع توظيف أي من الأعضاء أو المقربين من حركة حماس ، إضافة إلى الفصل على

خلفية سياسية[1].

لقد كانت أزمة العلاج بالخارج هي الأكثر تأثيراً على حياة المواطنين من الناحية الإنسانية حيث قامت وزارة الصحة في حكومة غزة بإقالة أعضاء اللجنة المشرفة على وحدة العلاج بالخارج بسبب اتهامهم بالفساد وسوء الإدارة، والانحياز السياسي.

وعلى هذه الخلفية رفضت وزارة الصحة في حكومة الضفة الغربية من انجاز معاملات العلاج بالخارج بما يتضمن ترتيبات النقل الإداري إلى المستشفيات في المناطق المجاورة من قطاع غزة وبما يشمل التكلفة المالية الخاصة بعملية تحويل المرضى، حيث استمرت هذه الأزمة لفترة تقرب من الشهر وذلك في كانون الثاني/ يناير، وآذار/ مارس من عام ٢٠٠٩، فقد تحركت على الفور شخصيات إعتبارية ومنظمات حقوق الإنسان وبعض الأطر من مؤسسات المجتمع المدني ومنها شبكة المنظمات الأهلية، وقامت بالتوسط ما بين كل من وزارتي الصحة في الضفة والقطاع، مطالبة بتحييد قطاع الصحة عن التجاذبات السياسية[2].

وقد استطاعت اللجنة المشكلة من قبل منظمات المجتمع المدني إضافة إلى مندوب عن منظمة الصحة العالمية الحصول على موافقة كل من وزيري الصحة في رام الله وغزة، الذين وافقوا على تشكيل لجنة مشرفة على العلاج بالخارج تتكون من شخصيات متوافق عليها من الطرفين ولها صلاحيات التقرير في الحالات بصورة مهنية وإدارية مناسبة.

(١) خليل، نائلة – الانقسام السياسي قطع للأعناق والأرزاق «تحميس» المؤسسات في غزة وتبييضها في الضفة والفصل التعسفي العنوان الموقع الالكتروني www.amin.org بتاريخ ٣/ ١٠/ ٢٠٠٩.

(٢) بيان للرأي العام «أوقفوا تسييس القطاعات الخدماتية» شبكة المنظمات الأهلية www.pngo.net بتاريخ ٤/ ٩/ ٢٠٠٩.

وعليه فقد تمكنت حركة حماس من حسم المؤسستين الوزارية والقضائية وتفعيل المجلس التشريعي ، حيث استطاعت التصدي لكل أزمة جديدة بوسائل قانونية مرة وعبر استخدام أدوات القوة مرة أخرى ، إضافة للاستفادة من حالة الاستقطاب والتنافس الحاد بينها وبين فتح .

وقد كانت حماس تستخدم العديد من الأوراق والمبررات وأهمها أنها هي السلطة المنتخبة ديمقراطياً وأن الحسم أو « الانقلاب » ، كان اضطرارياً وليس اختيارياً ، حيث أعادت حماس السبب إلى عدم إقرار حركة فتح بمبدأ التداول السلمي للسلطة ، وعدم منح حماس وهي التي حصلت على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي الحق في إدارة شؤون الحكم ، الأمر الذي اضطرها للقيام بالعملية العسكرية بإنهاء حالة ازدواجية السلطة وظاهرة الفلتان الأمني وانتزاع الحق بالقوة ، خاصة بعد سلسلة الإجراءات التي قامت بها حركة فتح ورموز الأجهزة الأمنية بالسلطة « القديمة» في غزة، بتسليح وتدريب مجموعات شبابية وبإشراف دولي وأمريكي تحديداً على المستويات العملية واللوجستية المختلفة ، الأمر الذي أقلق حركة حماس وأدى بها للاندفاع باتجاه حسم الخلافات الداخلية وتفاعلاتها الميدانية عبر العملية العسكرية والتي انتهى في ١٤ حزيران / يونيو ٢٠٠٧ [١].

نظرت بعض القوى السياسية وخاصة تلك التي تقع خارج كل من قطبي حماس وفتح بخطورة إلى المرحلة الجديدة وكما أن النظرة ذاتها سحبت على منظمات العمل الأهلي ومراكز حقوق الإنسان من حيث الأثر السلبي للانقسام على المسيرة الوطنية والديمقراطية وعلى وحدة نسيج المجتمع الفلسطيني الداخلي والذي تعرض إلى

(١) أبو سرية رجب ، حماس / عباس ازدواجية مدمرة للسلطة – جريدة الأيام بتاريخ ٩/ ١/ ٢٠٠٧ ص٢٢.

التهتك والتمزق الداخلي، الأمر الذي دفع بعض قوى المجتمع من سياسيين، وحقوقيين، وأكاديميين، وإعلاميين، وعاملين، بالعمل الأهلي للتحرك بمبادرات عديدة تحت عنوان «إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية وإعادة بناء وحدة نسيج المجتمع الداخلي».

وقد كانت أبرز التحركات تتجسد في «جمعية أساتذة الجامعات»، و«مركز الديمقراطية وحل المنازعات» و«شبكة المنظمات الأهلية»، حيث استطاعت الأخيرة بناء أوسع تحالف من القوى ذات التوجه الديمقراطي والتي تقع خارج دائرة القطبين ومنظمات العمل الأهلي والمراكز الحقوقية، حيث تم تنفيذ العديد من الفاعليات والأنشطة كان أبرزها المؤتمر الشعبي الذي نظم في قاعة رشاد الشوا الثقافي بغزة في ١٨/ ٥/ ٢٠٠٨، حيث رفع الصوت عالياً من أجل مطالبة صناع القرار بمغادرة مربع الانقسام والعودة إلى لغة الحوار والمصالحة، وحث جامعة الدول العربية على أن تلعب دوراً بارزاً في هذا المجال، وهذا ما حصل بالفاعليات الشعبية المنظمة من قبل الفاعليات الأخرى التي نظمت فاعليات ضاغطة على المستويين الشعبي أو الإعلامي أو عبر الاتصال بقادة الحركتين.

وقد تضمنت مطالب قوى المجتمع المدني ضرورة العودة عن ملف الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان وصيانة المكتسبات الديمقراطية وخاصة حق الجمعيات الأهلية بالعمل وإلغاء كافة المراسيم والقرارات بحق تلك الجمعيات، وإلغاء ظاهرة الاعتقال السياسي، والسماح بحرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي، وتطوير الخطاب الإعلامي بحيث يتجاوز حالة التحريض وينتقل إلى لغة الوفاق والمصالحة، كما بلورت منظمات المجتمع المدني بعض التشكيلات الناتجة عن تداعيات الانقسام، وبالأخص موضوعي الحصار والمصالحة، حيث نشطت بعض

العناصر الفاعلة من المجتمع المدني بتشكيلِ لجان لمقاومة الحصار كان أبرز نجاحاتها دخول بعض السفن من البحر والتي كان على متنها نشطاء عرب فلسطينيين وغير فلسطينيين وأجانب مناصرين لحقوق شعبنا ورافضين للحصار الجائر والظالم المفروض على قطاع غزة ، كما تفاعلت بعض العناصر المنحدرة من أصول فكرية وسياسية واجتماعية مختلفة في إطار «لجنة الوفاق والمصالحة» من أجل السعي لترطيب الأجواء وصولاً لإنهاء الانقسام وتشجيع المصالحة عبر الاتصال مع قادة الحركتين .

إلا أن حركة فتح والرئاسة وحكومة الضفة الغربية رأت أن ممارسات حركة حماس هي امتداد للخطوات غير الشرعية التي أقدمت عليها بعد « الانقلاب » أو الحسم العسكري ، حيث أشارت فتح وحكومة الضفة إلى حماس أصبحت معنية بالسلطة عبر التفرد والسيطرة عليها بصورة مطلقة وعبر تبريد جبهة التصادم مع الاحتلال من خلال تطبيق تهدئة انتهت في قطاع غزة في ١كانون الأول/ ديسمبر٢٠٠٨ .

وعليه فقد اعتبرت فتح وحكومة الضفة أن الأزمات الوظيفية التي تولدت في قطاعي التعليم والصحة تأتي في إطار الرغبة المحمومة من قبل حركة حماس للسيطرة والتفرد بالحكم في قطاع غزة[1] .

كما دعت بعض القوى السياسية التي تقع خارج كل من حركتي حماس وفتح إضافة إلى بعض منظمات المجتمع المدني إلى تحييد القطاعات الخدمية وخاصة قطاعي التعليم والصحة عن التجاذبات السياسية ، كما اعتبرت أن ما يحدث نتاجاً وإفرازا طبيعياً لحالة الانقسام ، مؤكدة على ضرورة استعادة بناء المؤسسة الوطنية الفلسطينية الجامعة والموحدة ، وتجاوز حالة الفئوية وانعكاساتها السلبية على الأمن

(١) أبو جامع، ميرفت – التعليم والصحة جولة جديدة من الصراع الداخلي الفلسطيني – صحيفة إيلاف – الموقع الالكتروني www.elaph.com العدد ٣١١٣ بتاريخ ١٠/ ٩/ ٢٠٠٨.

الوظيفي للمواطنين[1] .

لقد أدت عملية الإقصاء والإحلال الوظيفي التي اتبعتها حكومة حماس في قطاع غزة إلى نتائج سلبية ليس على مستوى وحدة النسيج الاجتماعي فحسب، وبما يصاحب ذلك من حالة الاحتقان الناتجة عن عملية الإقصاء والإحلال والاستبدال ، حيث اثر ذلك على العلاقات الأسرية والاجتماعية واليومية بحيث بات من الصعوبة ان يتم تزويج شابة فتحاوية إلى شاب حمساوي أو العكس !، وقد أثرت هذه السياسية سلباً على نوعية التعليم خصة إذا أدركنا أن آلاف الكوادر التي تم استبدالها بالكوادر التعليمية التي تم إقصاؤها ، لا تملك نفس الخبرات والمهارات التي كانت متوفرة للكوادر القديمة ، ويذكر انه تحت عنوان « المعلمين المساندين » تم توظيف حوالي ٧٠٠٠ آلاف معلم جديد ، وقد أثر ذلك على الأداء التعليمي كما تم تناول مناهج الدراسة بالشرح لدى الطلبة بطريقة مختلفة ، بالإضافة إلى اضطرار الكوادر التي تم إقصاؤها من اللجوء للتعليم الخصوصي أو العمل كسائقين بالأجرة وذلك بدلاً من استمرارية الجلوس بالمنزل .

ومدت حكومة حماس إجراءاتها إلى الجامعات أيضاً ، حيث تمت السيطرة على كلية العلوم والتكنولوجيا في مدينة خان يونس ، وإحلال مجلس إدارة جديد « موالي » ، محل القديم .

إضافة إلى المضايقات على جامعة 'لقدس المفتوحة ، ومحاولة افتتاح جامعة بديلة لها تعمل بنفس الطريقة والآلية لجامعة القدس المفتوحة ، وتسمى جامعة الأمة ، واستمرت المضايقات على «جامعة الأزهر» من خلال تحريك طلبة الكتلة الإسلامية عبر المطالبة بتخفيض الرسوم والأقساط والسماح ببعض الأنشطة

(١) بيان شبكة المنظمات الأهلية - المرجع السابق .

اللامنهجية لها في أجواء قد تقود إلى التوتر بين الكتل الطلابية ، وخاصة كتلة الشبيبة التابعة لحركة فتح وهي المنافسة ، وقد جرى أكثر من مرة حالة من الاشتباكات والتوترات بين الكتلتين ومرة أخرى من خلال عدم اعتراف وزارة التعليم العالي التابعة لحكومة حماس في غزة بالمصادقة على بعض التخصصات لدى الخريجين من تخصصات محددة من جامعة الأزهر .

وقد تم اتباع بعض الخطوات فيما يتعلق بجامعة الأقصى وهي جامعة حكومية تم الاعتراف بها عام ٢٠٠٠ من قبل وزارة التعليم العالي بعدما كانت كلية تربية فقط ، حيث جرى الضغط على إدارة الجامعة بتعيين بعض الكوادر التعليمية المحسوبة على حركة حماس لتبوء مراكز إدارية حساسة بالجامعة ، واستمرت أيضاً على صعيد الطلاب بقيام «الكتلة الإسلامية» التابعة لحركة حماس بالضغط على إدارة الجامعة لتنفيذ أنشطة لا منهجية أدت إلى خلق أجواء من التوتر مع «كتلة حركة الشبيبة» التابعة لفتح ، وقد تم توظيف طلبة «الكتلة الإسلامية» كأداة احتجاجية وتحريضية بحق إدارة الجامعة ، عبر رفض مندوبي «الكتلة الإسلامية» الاتفاق الذي تم ما بين كل من الإدارة من جهة ومندوبي الكتل الطلابية كافة وذلك بخصوص تخفيض رسوم التعليم ، وكان الرفض يهدف الإبقاء على رفع وتيرة التوتر في الجامعة إلى أن قام وزير التعليم في حكومة حماس في غزة بإقالة د. علي أبو زهري رئيس مجلس إدارة الجامعة خلال سفره إلى خارج القطاع ،وقد تدخلت القوى الوطنية والإسلامية وتوصلت إلى حل توقيفي مفاده استمرارية فتح الجامعة وتشكيل لجنة إدارية مسيرة بدلاً من رئيس الجامعة الذي تم تأجيل البث بشأنه[1] .

(١) التعليم المقالة تقيل رئيس جامعة الأقصى والوزارة والشبيبة تدينان – وكالة «معاً الإخبارية» بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٧.

وبغض النظر عن التفاصيل فإن المرء يخرج باستنتاج مفاده توجه حكومة حماس في غزة لبسط السيطرة التدريجية على المؤسسات العامة بعد ما تم حسم الوزارات والأجهزة الأمنية وسلطة القضاء الأمر الذي يشير إلى النزعة الشمولية والرغبة بعدم السماح لتشكيلات إدارية ومؤسساتية بعيدة عن السيطرة الحمساوية أو تتجه نحو الاستقلالية أو المهنية ، فالانقسام أدى إلى تصعيد نزعة الإقصاء وإلغاء الآخر ، كما عمل على تسييس القطاعات الاجتماعية التي من الضروري خروجها من دائرة التجاذبات والنزاعات السياسية وخاصة قطاعي التعليم والصحة ، اللذين أدت عملية السيطرة والإحلال بهما إلى انخفاض أدائهما ودورهما في خدمة الجمهور وكما أدت عملية حسم السيطرة على قطاعي التعليم والصحة إلى ترسيخ القناعة بخصوص النزاع على السلطة في إطار العمل على تحقيق المكتسبات الذاتية والحزبية والفئوية ، فالسلطة أصبحت سواءً في غزة أو الضفة مركزاً لتعزيز النفوذ الفئوي في إطار تعيين أهل الثقة بدلاً من أهل الكفاءة ، حيث لم تشهد المؤسسة الرسمية حالة من الشفافية في اختيار الموظفين كما تعطلت آليات الرقابة والمساءلة والمحاسبة بسبب تعطل عمل السلطة التشريعية واستخدامها لتبرير وتشريع استمرارية عمل حكومة حركة حماس في غزة ، في ظل مقاطعة باقي الكتل البرلمانية لها .